



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٢ من رجب ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٤ من فبراير ٢٠٢١ م
برئاسة السيد المستشار / محمد جاسم بن ناجي رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / فؤاد خالد الزويد و عادل علي البجوة
وصالح خليفه المريشد و عبدالرحمن مشاري الدارمي
وحضور السيد / يوسف أحمد معرفي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الطعن المقيد في سجل المحكمة الدستورية برقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠.
" طعون خاصة بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠٢٠ "

المرفوع من:

دويم فلاح المويزي

ضد :

١- شعيب شباب قديفان المويزي ٢- فايز غنام الجمهور المطيري ٣- مساعد عبدالرحمن
عابض المطيري ٤- محمد عبيد فلاح الراجحي ٥- سعود سعد أبو صليب المطيري ٦- ثامر سعد
السويط الظفيري ٧- مرزوق خليفة مفرج الخليفة ٨- فرز محمد فرز الديحاني ٩- سعد علي
خنفور الرشيد ١٠- مبارك هيف سعد الحجر ١١- رئيس مجلس الأمة بصفته





١٢- الأمين العام لمجلس الأمة بصفته ١٣- وزير العدل بصفته ١٤- وزير الداخلية بصفته
١٥- رئيس مجلس الوزراء بصفته.

الوقائع

حيث إن حاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن الطاعن (دويم فلاح المويزري) طعن في انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠٢٠ ، وذلك بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠ ، طالباً في ختام تلك الصحيفة الحكم أولاً: ببطان عملية الانتخاب برمتها التي أجريت بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٥ في جميع الدوائر الانتخابية، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها لبطان المرسوم رقم (١٥٠) لسنة ٢٠٢٠ ، بشأن دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة، مع ما يترتب على ذلك من آثار، ثانياً: بطلان مرسوم دعوة مجلس الأمة للانعقاد عقب الانتخابات التي أجريت بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٥ لعدم صدور قرار من وزير الداخلية بإعلان نتيجة الانتخاب ونشره بالجريدة الرسمية، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها بطلان عملية انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

وبياناً لذلك قال أنه مرشح عن الدائرة (الرابعة) لانتخابات مجلس الأمة التي أجريت بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٥ وقد شابت إجراءات العملية الانتخابية العديد من المثالب والمخالفات الدستورية إذ صدر المرسوم رقم (١٥٠) لسنة ٢٠٢٠ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة باطلاً، لعرضه وتوقيعه من حكومة منتهية وفاقدة لصلاحيتها، بالمخالفة للمواد (٥٢) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٨) من الدستور، وكذا بطلان مرسوم دعوة مجلس الأمة للانعقاد عقب الانتخابات التي تمت لاختيار أعضاء مجلس الأمة، وذلك لعدم إعلان نتيجة الانتخاب رسمياً بقرار من وزير الداخلية، باعتباره المعني





بتطبيق القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ بشأن إعلان نتيجة الانتخاب، مما يفضي إلى بطلان عملية الانتخاب برمتها في جميع الدوائر، مما حدا به إلى إقامة طعنه المائل بطلباته سالفه الذكر.

وتم قيد الطعن في سجل المحكمة برقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠، وجرى إعلانه إلى المطعون ضدهم.

وقد نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحاضر الجلسات، وقدم ممثل الفتوى والتشريع مذكرة طلب فيها أصلياً: بعدم قبول الطعن واحتياطياً: برفضه، وقدمت الحاضرة عن رئيس مجلس الأمة بصفته وأمين عام مجلس الأمة بصفته مذكرة طلبت في ختامها رفض الطعن، وقررت المحكمة بجلسته ٢٠٢١/١/٣١ إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.



الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن مفاد نص المادة (٤١) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وإن أتاح لكل ناخب أو مرشح أن يطلب إبطال الانتخاب، إلا أنه قصر حق الناخب أو المرشح في هذا الصدد على إبطال الانتخاب في دائرته الانتخابية، محدداً هذا النص مجال هذا الطلب، ونطاقه. وقد اختص المشرع هذه المحكمة دون غيرها - طبقاً لقانون إنشائها رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣ - بالفصل في الطعون الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم، وقوام هذه الطعون، الطلبات التي تقدم إليها بإبطال الانتخاب على





الوجه المتقدم، وهذه المحكمة إنما تفصل في تلك الطلبات بوصفها محكمة موضوع، تفصيلاً لما يطرحه عليها الطالب من عناصر ووقائع معينة تنصب أساساً على ما ينازع فيه أصلاً متعلقاً بعملية الانتخاب في دائرته الانتخابية، وما يتصل بهذه العناصر والوقائع من قواعد قانونية واجبة التطبيق متعلقة بها.

لما كان ذلك، وكان (الطاعن) قد طعن في الانتخابات التي تمت في ٢٠٢٠/١٢/٥، تأسيساً على بطلان مرسوم الدعوة للانتخاب، ومخالفته للدستور، وبالتالي بطلان العملية الانتخابية في جميع الدوائر الانتخابية، وبطلان مرسوم دعوة مجلس الأمة للانعقاد لعدم إعلان نتيجة الانتخاب رسمياً بقرار من وزير الداخلية، دون أن يبين في طعنه أي عناصر أو وقائع معينة تتعلق بعملية الانتخاب التي حصلت في دائرته الانتخابية، وهو الأمر غير المقبول قانوناً، بمفهوم المخالفة للمادة (٤١) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ سالفة البيان، متجاوزاً بذلك النطاق المحدد للطعن الانتخابي، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم قبول الطعن.

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة

